

عن عبد الله بن ابي وثرى قال ودعى له عنده فوجوا ان الرحمة الاستسائية لا تزل
 عليهم فيهم فسلمتهم قاطع رحم اي وعلوا به واقربوا لا يفتعل الحرام به ويحتمل
 التعميم لقوله من رضا وعليه جسد الجسد والخرج الطيلاني المرسول بقوله
 عن سليمان الاغتس الحنيفة المشهور اذ في مساقفة بالثابت ان كان عبد الله بن مسعود
 الصديق جالس بعد الصبح في حلقية باسكان اللام على الاصع ففلا نشأ له شق قاطع رحم
 اسدا لانه شق كما تشد يد لغيره اي لا قام عنها لا يقطع عنها تنزل الرحمة بكونه
 بيننا وصاله لان لا يقطعها لبيبا في بقوله فانما تشد اليد عند عودها فلا يكون
 بيننا فيمتنع الاجابة وان اجاب السماع بحجة بالوقية والجمعي في مخالفة تدور عن
 قاطع الرحم عقوبة له اعلم ان قطع الرحم حرام وهو صلبها وتجب فيها تضارن
 ومعاها على الفصلان لا بد منها وهي كمالها بالنسبة ويتوقفها بالان بالوصول
 المتصل او الهلدة لما قدر عليه اليه او اعانته باليد والقوة واقامة اي الفصل
 التسليم الى بيت برمه بدته ان كان حاصل او ارسال السلام مع انسان او اكثر
 اذ ان كان غائبا ولا وقتا فوسيلة توفيق من شرها لمداد على العوض الفاعلة لا كما
 يقول بعض ابناء الزمان انه نعمة وبه لا نعلم ويجوز كل ذي رحم حرره كالاصح الاحكام
 في قوله من من رحم المحرم وصاله لا يبدل على عدم وجوبه على الكساح ويحتمل ان
 يطلع خوف الزوجة وهو ان يكون الجمع بين امرأتين من الارحام اللتين يجوز الجمع بينهما
 كما ذكره في قوله على الاخرى ما من لم يزلدهما ذكرهم عليه كساح الاخرى فلا يجوز
 بينهما الا زوجه الزوجية لانه لا يجوز بينهما اذ على عدم حوز الكساح وعلى عدم
 الجمع بين الزوجين اللتين يجوزين لهما ذكرهم عليه كساح الاخرى ولم قطع الزم والزوج
 لو قيل ومنها من الافان غير الحصة بعض عيبه اداء الزوجة زوجا من غير مقتضى
 وظاهرها انما فيها لا مخالفة فيه لما في وعدم رعايته حقوقه المطلوبه اهلها لم يزوج
 المرسول بقوله **ومن** المهرق ضالته تقاعدت فوجوا الوكيت اسرا لحد وفي نسخة
 باضافة الواو صفة لنعمة ان شجده لاحد من الخلق فظن ان لا شرت الزوجان
 تسجدان وجهها ان حقه عليها لعظمه لوجهاذا السجود لغيره لا سريها بغيره
 غاية التعظيم وزيادته التكرم بما ان في وضع انفسه لا انفسه حل احسن الاشياء
 على التراب ووي انسور فوجها المرأة اذا احسنت حياءها وصامت شيرها واحضت
 فوجها واطاعت بعلمه فليدخل من اي ابدان الجنة شاءت ذلكت امر احدا من سجد

لا حصر

لا حد لارتبة المرأة استسجدا لن وجهها واخرج البيهقي الى المرسول بقوله **من**
 سره وادادها الرجل لمرأة زوجها ومنهها الا والى المرسول من ملك الجاهل الذي قيلت
 ان يحيى من غير ما عندها شريعتها عن غضبان لسفها العتاة الملوكة دعيت ليلها بالمعاليق
 بهاسن **من** الله شق حتى تقع تحتها الصباح المشري واخرج المازي والمسلم المرسول
 لهما بقوله **من** عن ابي هريرة رضي الله عنه عن فوجها من سدا الى الزوج ان لو سال
 نضرا هانفة دنا وتقيما تيمر يتحول عن الفاعل الى من يتخير والجمع بفتح التاء وسكون
 النخبة لا يمين الحائض الى لا يخالط دم كذا في المصباح فليست بلبسها اذ ات
 حقه المطلوب لم يمتها فغيره حتى يرض على زيد احتفا لهما بهانفة واخرج الطبراني
 المرسول بقوله **من** عن ابن عباس رضي الله عنهما عن فوجها حق الزوج اي وليه
من ان الاضوح فوجها الا ان لا يزوج ويحفظه ويقدمه الواجب على العمل الا في حالات
 المنع لاجله فاذا اذن جاز فان فعلت صامت ففلا يزوج غيره من غير ان اجازت
 ولا يقبلتها بالبناء لغيره على الحيا لغيره الا بالشرعي ولا يخرج من بيتها سكنها
 الذي نزلها به الابانة فان فعلت خرجت منه لان ذلتها سارة كلة السماء وملا كلة
 الرحمة وملا كلة العذاب الحجاب لقيام لعنتهم الملوكة مقامه وخيرها وهيا
 حتى يزوج فينتهون عن لعنها **من** ايها الصباح للخطاب ان على المرأة ان تضع
 زوجها في الاستجماع بهانفة شاعهوا لا وقت ان يكون حائضا او نساء
 فلا تكد من الاستجماع تحت الازار حصة ولا يجب لها على الزوج كما في شرح
 المضائق فاحريها اناس منه وتليها صوبها حصة داخل البيت ذبابة لا انقضاء عصر
 السلف فالحلف عليه لا انقضاء ومن الحنفة يقولون الفصح اي الطعام ولكن الذي
 للمكان والمغسل الى الاوافر والاشيا بالجنسية والنجس ولم تفصل ذلك واشيا منه
 من غير ما عندها بنته لا يزوجها الا ان يزوجها فاطمة رضي الله عنها ولكن
 لا تجوز بالوقية والبناء لغيره ان على عليهما في الحنفة قضاءه فلاق بلهما ايتها المآكم
 الشرعي ومنها العكس اي ابداء الزوج الزوجه من غير ما عندها شره على اخرج ابو
 داود المرسول بقوله **من** حكم بفتح الجرأة والمخاف من معا ويده ان قالوا ان يزوج
 الله فواجب زوجها احد الوحد منها عليه ليلود بدلها قالان فظهرها اذا طهرت
 وجوا في النقطة الواجبة وزدوا في ما زاد وكسوها ان المستبست انفوا وروي
 قلت وروي باه الحيا ونزها لربعة الحرف ولا تضرب الزوجه منها عند اباحتها